المبحث الثاني

العامل الاجتماعي والثقافي

بات من الواضح التأثير الواسع للحرب على سكان العراق ليس من حيث الضحايا البشرية فحسب بل من امتداده الى الواقع الاجتماعي والثقافي داخل المدن العراقية، فظهرت بعض السلوكيات الاجتماعية الجديدة للسكان المجتمع العراقي تعايشا مع متطلبات الوضع الأمني السائد. وكنتيجة طبيعية لهذا لم تعد الأسرة العراقية تشعر أو تحس كثيرا بالحياة الاجتماعية المشتركة كما أنها لم تتمتع بالقيم والخصائص والمشاعر والتفاعلات الأسرية والاجتماعية وبسبب التغيرات الاجتماعية المتسارعة التي تعرض لها المجتمع العراقي، فقد أثرت وبشكل واضح في النسق القيمي إذ اخذ النسق القيمي السائد يضعف ويحل محله نسق قيمي وافد لم يكن موجودا في وقت مضى فالأزمة الاقتصادية تعمل على تهيئة مناخ اجتماعي يتم فيه تقبل حالة المخالفة للأعراف السائدة والقواعد الخلقية العامة وهذا يمكن ان يؤثر بدوره على النمو الاجتماعي والاستقرار في حياة الأسرة ويمكن أن يفسر هذا حالات الغلظة والشدة وسرعة الغضب والعصبية في سلوك أفرادها بعد أن فقدوا الحياة الأسرية وعلاقتها بكل ما تعنيه من محبة وألفة وتعاطف وأحاسيس ومشاعر إنسانية وان تضحية أفراد الأسرة في توفير المال لمواجهة صعوبات الحياة الجديدة هو الثمن المقابل لحياة أسرية ضعيفة العلاقات لا وقت فيها للحياة الاجتماعية والأسرية المشتركة ولا شك أن الأطفال هم الأكثر تضررا بهذه الظروف ومعاناتهم هي الأصعب بسبب تأثرهم العميق وانعكاسه البالغ على شخصيتهم وإذا كانت الأسرة العراقية ما تزال، بحاجة مادية فهي كذلك تفتقر إلى العاطفة الأسرية والعلاقات الحميمة مع حاجات الأطفال على أساس الأطفال أولا فإن هذا ينطبق على الحاجة المادية في حين أن الضرر الأخر المهم أيضا هو الحاجة إلى العاطفة الأسرية وعلاقتها الحميمة وهو ما يجب الاهتمام به والتوعية بأبعاده من أجل طفولة أسرية اجتماعية طبيعية [1]. ولعل إن سبب انتشار ظاهرة الانفلات السلوكي إلا وهي مهمشوا المجتمع وهم الفئات المبعدة عن العملية الإنتاجية والاستهلاكية والمنتمون إلى فئات اجتماعية واسعة تضم حتى الفئات الوسطى التي أصبحت في كثير من البلدان العربية في حاجة إلى مساعدة اجتماعية بعد التدهور الذي عرفته وضعيتها

---

(1) حسين علي قيس محمد القيسي، الانفلات السلوكي (الفرهود) ظاهرة تكراره في المجتمع العراقي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد ، 2005،ص118.

الاقتصادية و الاجتماعية، حيث تشكل الفئات الهامشية عالمًا واسعا يمتد عبر الشرائح المختلفة الرابضة في قاع المدينة، وتنتشر في أماكن متعددة، عالم له علاقاته ولغته ونمطه المعرفي والقيمي، وأفراده خليط عجيب من العناصر الرثة المعدمة كليا والمحرومين والفقراء وممتهني الأنشطة غير الرسمية، والمستخدمين ذوي الأجور المنخفضة والعاطلين عن العمل، والمتسولين وساكني الأحياء المتخلفة والأحداث والمتشردين وكل من يلتقط رزقه من قلب علاقات الشارع القذرة، جغرافيا ينتشر على اتساع المدينة وان تركزت فعاليتهم في بؤر معينة، لذلك يخترقون كل الشرائح، ولكنهم يتمركزون في الشريحة المدنية الدنيا، أن الشواهد الواقعية تؤكد استمرار تنامي عدد العاطلين عن العمل والمحرومين والفقراء والمعدومين الذين يشغلون مساحات واسعة في البنى الطبقية للبلدان العربية وبضمنها العراق مما يزيد في تردي أوضاعهم الراهنة والمستقبلية في المجتمعات العربية [1].

على الرغم من البعد الاجتماعي للحرب على سكان العراق وانتشار المظاهر الاجتماعية السلبية لدى سكان العراق إلا إن الكثير منهم لم ينجرف مع هذا التيار بل ان الكثير من سكان البلد قاموا بردع هذه السلوكيات.

(1) المصدر نفسه، ص 120.

واهم المظاهر الاجتماعية والثقافية السلبية للحرب هي:

1. انتشار ظاهرة السلب والنهب والسرقة والفرهود سواء سرقة للأموال الدولة، أو سرقة المواطنين لبعضهم، وهذه العمليات الإجرامية أدت بأرواح الكثير من الأبرياء من سكان العراق.
2. انتشار الفساد الإداري في المؤسسات الحكومية، حيث الرشوة واختلاس أموال الدولة بات منتشرا في الكثير من الدوائر الحكومية وغيره، مما عرقل انجاز المشاريع والخدمات للسكان.
3. انتشار ظاهرة التلوث البصري حيث مظاهر العنف والخراب والتلوث البيئي منشر في اغلب مناطق البلد وهذا بدوره انعكس سلبا على الحياة النفسية والاجتماعية لسكان العراق.
4. الانفلات الأمني وانعدام المواقع الترفيهية للتنفيس عن الضغط على السكان، فضلا عن قلة ساعات التجوال وخاصة في الليل اثر سلبا على الحياة النفسية والاجتماعية لسكان البلد.

فضلا عن الكثير من المظاهر الأخرى التي كانت لها الأثر الواقع على الحياة الاجتماعية في العراق.

وإذا انتقلنا إلى التعليم الذي يعد عاملاً رئيساً في التنمية البشرية المستدامة، وهو عنصر من عناصر الرفاه الاقتصادي ووسيلة الفرد لاكتساب المعارف والارتقاء بالمجتمع الى المستويات الثقافية المتقدمة في جوانب الحياة المختلفة، وخاصة تعليم النساء والبنات ركيزة لتحقيق ذلك[1] لان تعليم البشر يعد من أهم موارد المجتمع الثقافية والتربوية لكي تواكب التطورات الحياتية وخاصة تعليم الأطفال، لان الدول المتقدمة تنظر إلى الطفل على انه رأس مال استثماره مستقبلاً بالمحافظة عليه ليلعب دوراً في رقي الأمة وتقدمها الحضاري [2].

فالتعليم يرفع من المستوى الثقافي للفرد، وسنوات الدراسة تعد الركائز الأساسية في تطوير المجتمع وتنفيذ خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية إذ تساعد توعية الأبوين، ولاسيما الأم في تخطي المشكلات وأتباع أفضل السبل الصحية

(1) الأمم المتحدة، المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام 1994، إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة للنشر، نيويورك، 1995، ص 21.

(2) عبد الفتاح وهبية، في جغرافية السكان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1979.، ص 83.

والغذائية التي تتطلبها حياة أطفالها، مما يضمن لهم العيش ويبعد عنهم شبح الموت، ولكننا نجد أن التعليم حاله حال غيره من العوامل الاجتماعية التي اثر فيها الحروب في العراق.

إذ أشارت المنظمة العالمية في تقريرها عن الوضع التعليمي في العراق إلى أن النظام التعليمي في العراق قد تأثر بالحرب والعدوان وفقدان الأمن، نتيجة لنقص اللوازم التعليمية فضلاً عن تدهور المستوى المعاشي. وأكدت إن أطفال الأمهات المتعلمات كانت فرصتهم أفضل لبقاء على قيد الحياة من أطفال الأمهات غير المتعلمات [1]. كما أوجد الحرب مشكلات عديدة وكان مصبها الفرد، ومن ثم المجتمع، فازدادت نسب التسرب الدراسي من المدرسة وخصوصاً للذكور، لعدد من الأسباب منها الذهاب إلى العمل او تيقناً بان الشهادة لم تعد تجدي نفعاً.

أما من جانب الإناث فالمشكلة باتت أصعب، لان الكثير من الأسر منعت بناتها أساساً من الدراسة، بسبب الظروف التي تعيشها تلك الأسر فضلاً عن ان تلك الظروف أكدت إن الشهادة لم تجد نفعاً للذكور والإناث كذلك، وبالتالي أن مصير الفتاة هو الزواج مما حرمها من ممارسة دورها وتحقيق ذاتها عن طريق زيادة الوعي والإدراك والحصول على الشهادة، وبالتالي انعكس سلباً على حياتها الزوجية وفي عملية التنشئة لأطفالها، التي ستنعكس لاحقاً على صحتهم وتسهم في زيادة مخاطر الوفاة بينهم.

فالواقع الثقافي والتعليمي للسكان العراق فعلى الرغم من ارتفاع المكانية الاجتماعية لأصحاب الشهادات وأهمية العامل الوظيفي للسكان إلا أن ما زال العراق يتصدر الدول التي ينتشر فيها التسرب الدراسي وتدهور الواقع التعليمي والتربوي مما انعكس سلبا على التحصيل الثقافي للسكان. ونستطيع أن نبين الواقع التعليمي في العراق من خلال النقاط التالية:-

1. قلة المدارس التعليمية نسبة بأعداد الطلبة.
2. العجز في الكادر التدريسي، وخاصة في بعض التخصصات.
3. العجز في اللوازم الدراسية للطلبة مما يضطر الوالدين الى شراء تلك اللوازم وهذا عبء جديد على كاهل الأسرة.

(1) BBC. News.Middle East child Soar,.2007 p.2

4. عدم ملائمة الكثير من المدارس للشروط الصحية للدراسة مما يعرض الطلاب الإصابة بالأمراض وخاصة الأمراض المعدية.

والحال اسوء في الواقع لان الحرب كانت لها البد السلبي في التعليم فانتشرت ظواهر التخلف والأمية بين سكان العراق، والتشرد الدراسي والتسرب، واللجوء إلى العمل بدلاً من الدراسة بسبب تدهور الواقع المعيشي للأسرة مما تضطر الأسرة بدفع طفلها الى العمل، سيما الأسر التي فقدت معيلها بسبب الحرب أو أعمال العنف.

أهمية المؤسسة التربوية ودورها.

تتضمن التربية كل عملية تؤدي إلى استمرارية المجتمع وحضارته وذلك عن طريق الفرد الذي يعتبر الواسطة لنقل تراث وحضارة الأجداد إلى الأحفاد أي ان حضارة الماضي والحاضر والمستقبل فهي عملية وجدت بوجود الإنسان وقيامه بعملية التنشئة الاجتماعية، ففي كل المجتمعات تقوم التربية بإيصال المعلومات والمعارف والمهارات والقيم إلى الأفراد ليكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع، ان النظم التربوية جزء من النظام الاجتماعي الكلي للمجتمع وهو يؤثر ويتأثر به وبالنظم الاجتماعية الأخرى[1].أكدت الأديان السماوية على أهمية ودور التربية ومؤسساتها في توفير الأمن والأمان وتحقيق الحاجات لسكان المجتمع،أشار الدين الإسلامي بوضوح إلى أهمية حاجة الإنسان إلى التعلم والتربية السليمة وحاجة المجتمع إلى هذا الأسلوب لكي يحقق استمرار الأجيال وهي تسير على وفق الأسس القويمة للمجتمع العربي الإسلامي بمافيها تعاليم سماوية وقيم عربية سلمية وتعد التربية في الإسلام أساساً عظيماً من أسس المجتمع الإسلامي، فهي تربي المسلم على التفكير المنطقي، وتقديم العلاج اللازم لكل داء اجتماعي أو نفسي، وتوسع الآفاق الفكرية، وتثقف العقل البشري، وتحضُّ على طلب العلم، وتقدِّم للمسلم قواعداً وأحكاماً ونظماً وضوابطاً سلوكية تجعل منه مثالاً: للدقة والنظام والأمانة والخلق الرفيع والمنهجية والوعي السليم، والتفكير في كل ما يعمل أو يريد فعله قبل الإقدام عليه، ولها أثر عظيم في تربية الخلق عند الفرد يتجلى في الضابط الخلقي للفرد، والضابط الاجتماعي من خلال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والضابط السياسي عندما تتولى السلطة تنفيذ أوامر الشريعة، فتصبح سلوكاً سياسياً تسلكه الدولة مع جميع رعاياها ويتربى الناشئ في هذا الجو على المعاني الإسلامية التي يستقيها من:

(1) عبد اللطيف عبد الحميد العاني وآخران،المدخل إلى علم الاجتماع، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، بدون سنة طبع،، ص229.

الأسرة، والمدرسة، والمسجد، والمجتمع، وهنا يبرز دور المؤسسات التعليمية في إعداد الفرد إعداداً صحيحاً من خلال المنهج الإسلامي في التربية .[1]

دور المؤسسة التربية في المجتمع

إن المؤسسة التربوية هي مؤسسة أساسية من وسائل الضبط التي تحقق ضمان الأمن الاجتماعي عندما تنجز المهمات الموكلة إليها بشكل ناجح ولكن فشل هذه المؤسسة يعني أن إحدى مؤسسات الضبط في المجتمع والتي تحرس الأمن الاجتماعي قد أصبحت مشلولة او مريضة او قد أصابها الخلل مما يؤدي إلى فتح الباب على مصرعيه أمام قوى البشر لتهاجم امن المجتمع، أن المهمات الأساسية الموكولة إلى المؤسسة التربوية ونظمها ومنظماتها من دارس ومعاهد وجامعات هي:-

1. تنشئة الأطفال والناشئة تنشئة سليمة من الناحية الاجتماعية والحضارية وأعداد أفراد صالحين للعضوية الاجتماعية وذلك بتعلم أسس النظام والانضباط.
2. تعليم الأطفال في المدارس قواعد مجتمعهم الاجتماعية والقيمية والآداب العامة وأسس التعامل والتفاعل الاجتماعي.
3. تعمل المدرسة والجامعة على صياغة شخصية الطفل طبقاً لشخصية مجتمعه الحضارية بوجهها المشرق الايجابي
4. تحصين السكان من الغزو الثقافي الوافد بأوجهه السلبية ومقاومة الاستلاب الحضاري وتغريب الشخصية العربية بأنواع من الأفكار

(1) النادي العربي للمعلومات،المسؤولية الأمنية للمؤسسات التعليمية، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض من21 /2 حتى24 /2 من عام 1425هـ: إعداد،د / أحمد بن عبد الكريم غنوم الأستاذ المساعد بقسم المناهج وطرق التدريس، كلية التربية بأبها – جامعة الملك خالد

www.arabcin.net

والأدبيات والأفلام والمودات والصرخات المظهرية في الملبس وحلاقة الشعر وتصفيفه ونوع السلوك وتناول الخمور والمخدرات وتنظيم عصابات الاعتداء والسرقة وتحدي العرف والقانون[1].

المبحث الثالث

المحتوى الديني

يقصد بالمؤسسة الدينية كافة الأسس والقواعد القدسية وأساليب العبادة وأسس السلوك الديني وأنواع التشريعات الدينية وقواعد السلوك الاجتماعي الملزم المستند إلى القواعد الدينية والمقيدة بها فضلا عن الهيئات التي تقوم بتمثيل المؤسسة الدينية وتنفيذ قواعدها كالوزارة المختصة بالشؤون والدوائر الملحقة بها، والجوامع والكنائس وكافة الهيئات المتشابه الأخرى.

يؤثر الدين في طبيعة الكيان الاجتماعي عن طريق تأثيره على العلاقات الاجتماعية فالدين يفرض قواعد معينة لتكوين العلاقات الزوجية والعائلية، كذلك فان الدين هو الواسطة التي يكتسب بها الفرد عضويته في المجتمع إذ إن على كل فرد أن يعرف دينه ودين مجتمعه ويطبق دينه وبذلك فانه يُقبل عضواً في المجتمع، والدين أيضا مرتكز أساسي لوحدة المجتمع وتماسكه إذا يلتف المجتمع حول عقيدته ويتوحد بفكر الدين وبأساليبه الطقوسية وشعائره، إذن للدين وظيفة أساسية وهي المحافظة على تركيب البناء الاجتماعي وتوازنه[2].

أهمية المؤسسة الدينية ودورها.

للمؤسسة الدينية وظائف تحقق من خلالها أمن واستقرار المجتمع، فهي تتدخل في مفاصل الأمن من اجل تحقيق الأمن الشامل للمجتمع، نذكر بعض منها:-

1. أن الراحة النفسية والهدوء والاستقرار من أهم المطالب التي يسعى الدين إلى تحقيقها، إذ أن غالب الأديان سواء كانت مُنزلة،أم وضعيه من صنع

(1) خالد فرج الجابري، دور مؤسسات الضبط في الأمن الاجتماعي،ندوة بيت الحكمة(الأمن الاجتماعي)، بغداد، 1997،،ص58.

(2) نفس المصدر، ص82.